

تحرك عاجل

القبض على ثلاثة ناشطين استباقياً لذكرى "25 يناير"

قبض في القاهرة، في 14 يناير/كانون الثاني، على الدكتور طاهر مختار واثنين من الناشطين، استباقياً للذكرى الخامسة "لثورة 25 يناير" المصرية. واتهموا "بحيازة منشورات تدعو إلى قلب نظام الحكم"، وبجرائم أخرى. وتم، في 17 يناير/كانون الثاني، تجديد حبسهم 15 يوماً انتظاراً للمحاكمة.

إذ قبض على الدكتور طاهر مختار، عضو نقابة الأطباء المصرية الذي يتابع الأوضاع الصحية للمعتقلين، وعلى مبرمج الحاسوب حسام الدين حماد، وطالب القانون أحمد محمد حسن، في 14 يناير/كانون الثاني، على أيدي رجال شرطة بملايس مدنية، من شقتهم السكنية في وسط القاهرة. وظلوا محتجزين منذ ذلك الحين في قسم شرطة عابدين بتهم تشمل "حيازة منشورات تدعو إلى تغيير الدستور وقلب نظام الحكم" و"التحريض على التظاهر" و"المشاركة في احتجاجات وأعمال عنف منذ 25 يناير/كانون الثاني 2011".

واستجوب المعتقلون الثلاثة من قبل ضباط "الأمن الوطني" في قسم شرطة عابدين لتسع ساعات دون حضور محام، قبل أن توجه إليهم التهم، طبقاً لمحامي الدفاع الموكل عنهم. وتقوم السلطات بتشديد التدابير الأمنية في مختلف أرجاء البلاد قبل حلول ذكرى "ثورة 25 يناير" في مصر.

وعقب استجواب الرجال الثلاثة، حققت معهم نيابة عابدين في 15 يناير/كانون الثاني. وكان قد مضى على احتجازهم في قسم الشرطة أربعة أيام، ولكن تم تجديد حبسهم في 17 يناير/كانون الثاني مدة 15 يوماً. وطبقاً للمحامي، يقول تقرير "للأمن الوطني" مؤرخ في 13 يناير/كانون الثاني إن الأفراد الثلاثة كانوا يروجون أفكاراً ويستغلون أفعالاً فردية لرجال الشرطة لتحريض المواطنين على التظاهر في ذكرى "25 يناير". وتتضمن الأدلة المبرزة حتى الآن جهازاً لقياس شدة التيار الكهربائي، وصندوقاً لمكونات إلكترونية، وحواسيب وهواتف محمولة وأوراقاً تتعلق بالنقابة، عنوان أحدها "الإهمال الطبي في السجن جريمة"، وأخرى تدعو إلى إصلاح القطاع الصحي، وملاحظات مكتوبة بخط اليد تضم كلمات من قبيل "السلمي" و"انقلاب عسكري" و"سبقى معتصمين ولن نغادر".

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو بالإنجليزية أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات المصرية إلى أن توقف التحقيق مع الناشطين الثلاثة (وذكر أسمائهم) بتهم تستند إلى ممارستهم السلمية حقوقهم الإنسانية، وإلى أن تفرج عنهم فوراً؛
- حثها على ضمان أن يعامل الثلاثة بصورة إنسانية وأن يسمح لهم بتلقي الزيارات من المحامين ومن عائلاتهم، وعلى توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم، إذا ما كانوا بحاجة إليها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 3 فبراير/شباط 2016 إلى الجهات التالية:

تويتر: @nchregypt	تويتر: @MfaEgypt	ونسخ المني:
طريقة المخاطبة: سعادة السيد فايق	رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان	نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
النائب العام	محمد فايق	ماهي حسن عبد اللطيف
نبيل صادق	المجلس القومي لحقوق الإنسان	وزارة الشؤون الخارجية
النيابة العامة	69 شارع الجيزة- بجانب السفارة السعودية	كورنيش النيل، القاهرة
مدينة الرحاب،	القاهرة، مصر	جمهورية مصر العربية
القاهرة الجديدة	فاكس رقم: +202 3762 4852؛ +202	فاكس رقم: +202 2 574 9713 .
مصر	3762 4229؛ بريد إلكتروني:	البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg
طريقة المخاطبة: سعادة المستشار	Nchr@nchr.org.eg	

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:



الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ.

تحرك عاجل

القبض على ثلاثة ناشطين استباقياً لذكرى "25 يناير"

معلومات إضافية

في الساعات المبكرة من بعد ظهر 14 يناير/كانون الثاني، وصل رجال شرطة بملابس مدنية يتبعون قسم شرطة عابدين إلى شقة سكنية في وسط القاهرة يتقاسمها طاهر مختار وحسام الدين حماد وأحمد محمد حسن. طلبوا تفتيش الشقة، فيما وصفوه بتفتيش روتيني للشقق في محيط "ميدان التحرير"، بالقاهرة، القريب من المقر الرئيسي لوزارة الداخلية، قبل حلول ذكرى "ثورة 25 يناير"، حيث كان من المتوقع خروج مظاهرات إلى الشارع. وحدث أن كان المحامي مختار منير حميدة في المنطقة واتصل أحد الرجال الثلاثة به. وعندما وصل إلى الشقة، وسأل عما إذا كان مع ضباط الشرطة أمر تفتيش، قالوا إنهم لا يحملون مثل هذه الأمر. ورغم ذلك، قاموا بتفتيش الشقة وأخذوا ثلاثة هواتف محمولة وحواسيب محمولة وأوراق موجهة إلى "نقابة أطباء مصر" وأشياء أخرى. كما أخذوا البطاقات الشخصية للمحامي وصورها وأعادوها إليه.

واستجوب ضباط "الأمن الوطني" الرجال الثلاثة في قسم شرطة عابدين لتسع ساعات دون حضور محام. ثم قاموا بإعداد تقرير أطلعوا المحامي عليه في الساعة 3 من فجر 15 يناير/كانون الثاني، في قسم الشرطة. وقد وجهت إلى المعتقلين الآن تهم: حيازة منشورات تدعو إلى تغيير الدستور وقلب نظام الحكم؛ وعقد اجتماعات في شقتهم للتحريض على القيام بمظاهرات في 25 يناير/كانون الثاني 2016؛ والاشتراك في مظاهرات وأعمال عنف منذ 25 يناير/كانون الثاني 2011 (دون الإشارة إلى أية فعاليات بعينها)؛ واستغلال أفعال فردية من قبل رجال شرطة لتحريض الناس على تغيير الدستور وتدمير مرافق تابعة للدولة. وقدّمت مذكرة تفتيش أيضاً إلى محامي الدفاع، ولكنه يعتقد أنها ربما أُرّخت في 14 يناير/كانون الثاني 2016 بأثر رجعي.

وقد نظمت "نقابة أطباء مصر" حملة من أجل الإفراج عن طاهر مختار. فكتبت إلى النائب العام ووزير الداخلية. وطاهر مختار يتمتع بتقدير كبير كناشط وعضو في النقابة يعمل من أجل حق المعتقلين في الرعاية الصحية، وكذلك من أجل حقوق العمال والأقليات، واللاجئين على وجه الخصوص. و"نقابة أطباء مصر"، التي تدعى رسمياً "النقابة العامة لأطباء مصر"، نقابة مستقلة للأطباء تعمل من أجل حقوق أطباء مصر وتقوم بالعمل الدعوي من أجل صحة المواطنين والمعتقلين.

كما قامت السلطات المصرية بعمليات قبض أخرى استباقياً لذكرى 25 يناير. فذكرت "وكالة رويترز للأخبار"، في 14 يناير/كانون الثاني، نقلاً عن مسؤول في وزارة الداخلية، أن قوات الأمن المصرية قد ألقت القبض على شخصين لإدارتهما عدة صفحات على "الفيس بوك" قالت إنها كانت تستخدم لدعم "جماعة الإخوان المسلمون" المحظورة وللحض على التظاهر في 25 يناير/كانون الثاني. وذكر موقع "البداية" الإلكتروني الإخباري في 19 يناير/كانون الثاني، نقلاً عن مصادر في "مديرية أمن القاهرة" لم يذكرها، أنه قد تم تفتيش 5,000 شقة مفروشة في القاهرة مع اقتراب موعد ذكرى 25 يناير. وورد أن رجال الأمن قبضوا على 47 أجنبياً من أوروبا وشرق آسيا كانت فترة تأشيرات دخولهم قد انتهت، وكذلك على 65 سورياً وليبياً دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة.

الأسماء: طاهر مختار وحسام الدين حماد وأحمد محمد حسن.
الجنس: جميعهم ذكور

التحرك العاجل رقم 16/15، رقم الوثيقة (MDE 12/3251/2016)، الصادر بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2016.